

قامت الولايات المتحدة باصدار الأوامر بوقف كافة العمليات التجارية مع ليبيا وعودة المواطنين الأميركيين منها وتجميد أرصدها في البنوك الأميركية. وبعد قيام الرئيس رونالد ريغان باتخاذ الخطوة الخاصة بالمقاطعة الاقتصادية دلت استطلاعات الرأي العام على ان الاغلبية الساحقة، ونسبتها ٧٨ بالمئة، تؤيد تلك الخطوة، وان حوالي ٦٠ بالمئة لا تمنع القيام بعملية عسكرية.

ومن اجل تصعيد الضغوط على الحكومة الليبية، قام نائب وزير الخارجية الأمريكي بزيارة عدة دول أوروبية، وذلك من اجل حثها على مقاطعة ليبيا والتعاون من أجل ما اسماه شمعون بيرس «الرد الجماعي» على الاعمال الارهابية. ومن ناحية أخرى، اتجهت الحكومة الاميركية الى الاعلان عن احتفاظها بالخيار العسكري، في حال فشل الخيار الاقتصادي والسياسي، والى وضع تفاصيل خطة عسكرية يمكن تنفيذها عند الضرورة؛ وفي الوقت ذاته، ارسلت قواتها البحرية، ومن بينها حاملتان للطائرات، الى المناطق القريبة من الشواطئ الليبية وذلك بحجة القيام بمناورات بحرية.

وبعد انتهاء المناورات الحربية بالقرب من الشواطئ الليبية، وهدوء الحملة الاعلامية والتهديدات العسكرية، وقيام الدول الأوروبية برفض طلب واشنطن بمقاطعة ليبيا اقتصادياً، فان عمليتي روما وقينا، وما ترتب عليهما من تطورات، تقوداننا الى استخلاص عدة نتائج، أهمها:

١ - ان الحملة الاعلامية وتصريحات حلفاء اسرائيل داخل وخارج الادارة الاميركية وشهادات معظم من يطلق عليهم «خبراء شؤون الازهاب» استهدفت دفع الحكومة الاميركية الى القيام بعملية عسكرية كبيرة ضد ليبيا باعتبارها مركزاً من مراكز «الارهاب الدولي». وهذا يعني ان الازضية أصبحت جاهزة لقيام الحكومة بضرب «المراكز الارهابية»، وان الرأي العام الاميركي أصبح يتوقع، بل يجب، القيام بمثل تلك العملية. ولقد قال هودنغ كارتر، المتحدث الصحافي باسم وزارة الخارجية في ادارة الرئيس كارتر، في مقابلة تلفزيونية، ان على اميركا اعلان الحرب ضد ليبيا والقيام بغزوها وتأييدها وتغيير نظام الحكم فيها.

٢ - ان التركيز على «ابونضال» وعلى دور ليبيا استهدف، من ناحية، اتهام الفلسطينيين والليبيين، والى حد ما السوريين، بتولي عمليات الارهاب الدولية، ومن ناحية أخرى تحويل الانتظار عن القضية الفلسطينية وعن كون عدم ايجاد الحل العادل لها يعتبر من الاسباب الرئيسية لاستمرار وتصاعد العمليات الارهابية الاسرائيلية والاميركية والفلسطينية.

٣ - ان تركيز الاعلام الصهيوني على المسؤولية الفلسطينية واتجاه الاعلام الاميركي الى تبني وجهة النظر القائلة بان «الارهاب والشعب الفلسطيني وجهان لعملة واحدة» يرمي الى استباحة الدم الفلسطيني واعتبار قتل الفلسطينيين عملاً مشروعاً يخدم الانسانية وضرورة من ضرورات الحفاظ على الحضارة الغربية.

التحركات السياسية والحلول السلمية

اتجهت الادارة الاميركية، في أوائل هذه الفترة، الى اهمال القضية الفلسطينية وحصرت نشاطاتها المتعلقة بالبحث عن صيغة مقبولة لبدء المباحثات السلمية في تصعيد ضغوطها على الجانب العربي، وذلك من أجل القبول بالمفاوضات المباشرة بين الاردن واسرائيل دون مشاركة رسمية من منظمة التحرير الفلسطينية. وانسجماً مع هذا النسق من التفكير، قام وزير الخارجية الاميركي، جورج شولتس، في أثناء زيارته لاوروبا، بشن هجوم واسع على م.ت.ف. واتهامها بارتكاب اعمال العنف والتحول الى منظمة ارهابية. كما اضاف شولتس ان «استمرار ارتكاب المنظمة لأعمال الارهاب» يعني اسقاط حقها في المشاركة في المباحثات السلمية. وبدلاً من توجيه اللوم إلى اسرائيل بسبب موقفها المتصلب من مبدأ «مبادلة الارض بالسلم» وموضوع الوفد الفلسطيني - الاردني المشترك، قام شولتس بتوجيه الاتهام إلى الدول العربية، التي - على حد تعبيره - حالت خلافاتها الداخلية دون التقدم على طريق السلم. وفي الوقت ذاته، قام شولتس بتوبيخ الاوروبيين على تعاملهم مع منظمة التحرير الفلسطينية، وتذكيرهم بأن الجانب الاميركي ما يزال عند موقفه الرامي الى الغاء دور المنظمة في «عملية السلم». ويبدو واضحاً أن حملة شولتس هذه